

تحت
المجهر

تحصيل الضرائب
بالمعنى الرسمي
يضر بمصالح الحرفيين
وصغار التجار

أبانت الصحف اليومية ان
سلطات الدفلية في قيادة السلطة
العربية قد أصدرت أمرا
الذي يوجب على تجار
تحويل الضرائب والرسوم وخص
الحرف والصناعات بالمعنى الدارج
- البومبي - للدينار الاردني.

ومن شأن هذا الامر - في حالة
تسلا - ان يسبب الضرر للآلاف من
صغار التجار والحرفيين. فان مصدر
دخل هؤلاء هو بالعملة الاسرائيلية
والتي بالاردنية ومن هنا فانهم
سهمون في دفع قيمة اكثر من
الواقع بدل الرسوم وخص الحرف
ويكثف الضرائب.

جميع اناسا من صغارهم
الامر وخاصة اللاكثون الحرفيين
يتأثرون ايجاباتهم بالدينار. ولكن
بعض المصالح البلدية توصلت الى حل
ولا يمكن ان يكون مقبولا لدى الجميع
الا وهو تعديل سعر الدينار باربعمين
ليروا مثلا لدى تحصيل الضرائب
والرسوم الخ....

ان الأوضاع الاقتصادية في
بلداننا سيئة ولن تكون نتيجة هذا
القرار الاخير سوى زيادتها سوءا.

ابرجز

محافظ بنك اسرائيل
'يشير' بزميد من
الغلاء

ثا ابيب - اعلن اردون غفني
محافظ بنك اسرائيل ان تدويرات الخبز
التي تصاد في اسرائيل تشير الى ان
سبة ارتفاع الاسعار خلال شهري
يونان ونصرا ستبلغ 10 بالمائة تقريبا.
بالعرف ان الاسعار كانت قد ارتفعت
بنسبة 7 بالمائة في شهر نيسان و
بالمائة في شهر ايار.

وبغور طما ان هذه الزيادة في
الاسعار ستتمسك بمدة متزايدة على
سبب الطبيعة في المناطق المحتلة التي
توفر الى "مشياد" ارتفاع الاسعار
من تلك القدرة على التغطية من الاثر
التي على لحوال المواطنين.

لجزء غير شرعي
وضار بالمواطنين

كثرت جريدة "الجزر" في
العدد الصادر في 28.6.78 "ان
سلطات المفتحة - بطولكرم -
لذات زيادة الاجور المطلوبة من
مستأجري املاك الغائبين بنسبة 99
بالمائة لهذا العام".

وفي حالة كون نسبة الزيادة
المكثورة دقيقة فالمسألة ستكون في
ناب الطور.

ليس من ناحية تتضمن تغيير
القرارات الدارجة والمعمول بها في السلطة
العربية وهذا مخالف للمواثيق الدولية.
ومن ناحية اخرى فان هذا سيؤدي
من هذات المعيشة بشكل كبير جدا.
سكن يبيع جزوا لا يستهان به من دخل
الذين قد يعمل الى اكثر من نصف
من القوي للعائلة المعادية ومن هنا
ان هذرك ان مثل هذا الاجراء
يكون له اثر في الأوضاع المعيشية
في المناطق.

إنخفاض سعر الدولار

ان التقلبات والهزات التي تتعرض لها
عملات الدول الرأسمالية ظاهرة حتمية في ظل
النظام الرأسمالي.

وفي الوقت الحاضر فان الانخفاض
المستمر في سعر الدولار يعتبر الى جانب
التضخم وارتفاع الاسعار والبطالة من ابرز
مظاهر الازمة الاقتصادية والمالية التي تحيئها
الدول الرأسمالية.

فهذا الانخفاض يترك اثاره
الواضحة على مجمل الاقتصاد
والاوضاع المالية في الدول
الرأسمالية ويزيد من عمق الازمة
الاقتصادية التي تعانيها هذه
الدول اضافة الى تشديد
التناقضات بينها وخاصة في ميدان
التجارة والمسابقات وغير ذلك من
العواقب.

والبلدان النامية تواجه هي
الاخرى اثارا مدمرة على
اقتصادياتها نتيجة هبوط سعر
صرف الدولار في الاسواق المالية
العالمية بحكم ارتباطها بهذا الشكل
او ذاك وبهذا القدر او ذاك بالمسوق
الرأسمالية العالمية.

مصدر
الازمات الاقتصادية

ان هبوط سعر الدولار في
اسواق النقد العالمية يعكس الدور
الذي تلعبه الولايات المتحدة في
تصدير الازمات الاقتصادية
والمالية الى اقطار الرأسمال
الاخرى والى ارباب الاقتصاد
العالمي "خارج اقطار المنظمة
الاشتراكية" وقد استخدمت
الولايات المتحدة الدولار في كثير
من المناسبات لحل ازماتها
الاقتصادية على حساب حلفائها
وعلى حساب الدول النامية وعن
طريق تحمل الشغيلة الامريكان
اعباءا اقتصادية جديدة. فمذ ان
انتهت الولايات المتحدة ارتباط
الدول بالذهب في عهد الرئيس
السابق نيكسون في 15 اب 1971
اصبح موضوع الدولار والعملة
الرأسمالية مسألة عرض وطلب
مما يجعل ارتفاع سعر الدولار ليس
من مصلحة الولايات المتحدة.
ولجات الدول الرأسمالية وخاصة
المتقدمة منها الى انتاج سياسة
التعميم وتعني ترك قيمة العملات
تتحدد في السوق وبق العرض
والطلب وجاء قيام الاتحاد النقدي
الاوروبي الغربي "نظام الثعبان"
بمقابلة مواجهة للمخاطر الناجمة عن
تقلبات سعر الدولار فحصر
هذا النظام وارتفاع وانخفاض عملات
دول اوروبا الغربية ازاء بعضها
البعض في نطاق نسبة ضئيلة
بحيث لا تؤدي الى انتكاسات مالية
واقصادية. لكن هذا النظام على
مدى الفترة المنصرمة لم يثبت
جدواه في استقرار الأوضاع النقدية
لدول غرب اوروبا مما اضطر
بعضها الى اجراء تخفيضات
مستمرة على قيمة عملاتها لدعم
صادراتها خصوصا وانه لم يعد
بمقدورها مواجهة الغزو التجاري
الامريكي والياباني ومجاراة هاتين
المجموعتين الرأسماليتين في
الحرب التجارية وايجاد مناطق
الغزو الاقتصادي. ومن هنا نجد ان
لعتدام الحرب التجارية بين
المجموعات الرأسمالية (الولايات
المتحدة، اليابان، السوق الأوروبية
المشتركة) هو تعبير عن الازمة

النقدية العادة للعالم الرأسمالي
وعدم اتفاق تلك المجموعات على
قيام نظام نقدي موحد جديد لها
بسبب التناقض الشديد في
مصالح تلك المجموعات، حيث
يسعى كل منها لضمان مصالحه
على حساب صيغة تقدم مصالحه
ويصعب لقيام صيغة تقدم مصالحه
في النظام النقدي المزمع اتايمه.

ما يجعل قيام مثل هذا النظام شبه
مستحيل في الوقت الحاضر. اما
التسويات التي تمت بين اقطاب
العالم الرأسمالي للاتفاق على
صيغة مؤقتة في التعامل النقدي
فانها سرعان ما تعرضت للانهار.
ويذكر المتتبعون انه بعد ان فصلت
الولايات المتحدة الدولار عن الذهب
في عام 1971 نشبت ازمة نقدية
عقيفة في العالم الرأسمالي تسببت

في انهيار موقع الدولار كقاعدة
للعملة الرأسمالية وانهاير سعره
الذي اسر بالدول الرأسمالية
الاخرى التي سارعت الى دعمه
دعما متواصلا عن طريق شراء
كميات كبيرة منه بتقدر بمليارا
الدولارات ذلك ان هبوط قيمة
الدولار بالنسبة للعملات يلحق اندح
الاضرار بتجارته الخارجية لان هذا
الهبوط في سعر الدولار يؤدي
حقا الى رواج الصادرات
الامريكية لان المشتريين طمعا
سيوجهون لشراء البضائع التي
تباع بعملة نافذة القيمة.

صراع في القه

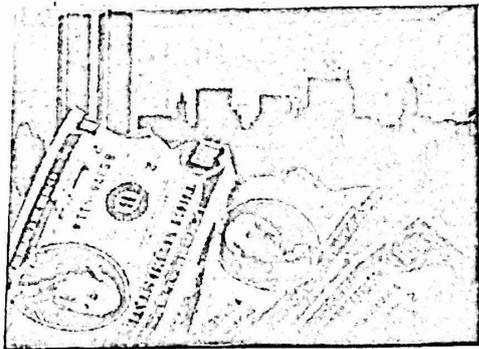
لقد ادى الصراع بين الدول
الرأسمالية الى عقد مؤتمر
الاطاب الرأسمالية في كانون
الاول 1971 تم الاتفاق فيه على
تثبيت سعر رسمي جديد للدولار
لتحقيق استقراره وفي ذلك نافذة
للدول الرأسمالية الاخرى التي
تعرضت لتقلبات الدولار مصالها
للضرر. الا ان سعر الدولار عاد
فهبط من جديد في غضون عام 1972
واوائل 1973 مما اضطر الولايات
المتحدة الى اعادة تثبيت سعره في
شباط 1973 مرة ثانية تحت ضغط
الحلفاء، وفي غضون الفترة الممتدة
من 1974 وحتى صيف 1977 عقدت

ثلاثة مؤتمرات قمة اقتصادية
للدول الرأسمالية المتقدمة (راميوبيه،
بوروتوريكو، لندن) لتصوية التناقضات في المسائل
الاقتصادية والمالية اضافة الى
الاجتماعات الخاصة باقامة نظام
جديد للعالم الرأسمالي. الا ان ايا
من تلك المؤتمرات والاجتماعات لم
يلغ في ايجاد حل للتناقضات او
مخرج لازمة الاقتصادية والمالية.

ولما كانت الولايات المتحدة تدرك
ان هبوط سعر صرف الدولار ازاء
العملات يؤدي الى دعم صادراتها
وتوسيع نطاق نفوذها التجاري،
ويؤدي كذلك الى الحصول على
واردات النفط بسعر اقل من سعره
المعلن في الاسواق، فانها عدت
بشطب الوسائل خلال عام 1977
الى دفع سعر الدولار الى الهبوط
غير عابئة بصيحات الاحتجاج
الصادرة عن حلفائها من الاقطار
الرأسمالية الاخرى، وغير عابئة
بصيحات الاستنكار من الراي
العالم والعالمي والراي العام في
الدول المنتجة للنفط التي خسرت
مبالغ جسيمة من جراء هذا الهبوط
وابتداء من النصف الثاني

لعام 1977 وحتى الان تعرض سعر
الدولار الى ادنى انخفاض له.
بحيث سارعت العديد من حكومات
اوروبا الغربية واليابان الى
مناشدة حكومة كارتز للتدخل
السريع لدعم الدولار "محافظة على
الاقتصاد العالمي" على حد ما جاء
في مذكرة رئيس وزراء اليابان
نوكودا في الفترة الاخيرة. ومنذ مطلع
عام 1978 لم يعد بمقدور اقطاب
الدول الرأسمالية اخفاء الاضرار
الناجمة عن انخفاض الدولار على
مسالمهم التجارية رغم ان هذه
الدول استطاعت عن طريق
تجارتها مع الدول المنتجة للنفط
والدول النامية الاخرى ان تعرض
عن اغلب الفخائر التي خسرتها
فيما بينها (اي بين المجموعات
الرأسمالية المتصارعة).

وبالنظر الى بلوغ
التناقضات اوجها في شطاب
الماضي فقد عقد (اجتماع سرّي)
ضم وزراء مالية كل من الولايات
المتحدة واليابان والمانيا الغربية
وفرنسا وبريطانيا لبحث ما وصلت
اليه الحالة نتيجة اصرار الولايات



المنعدة على ترك سعر عملتها
يسير في طريق التدهور اكثر
فاكثر. ولكن الاجتماع في ختامه لم
يصدر اية وثيقة او بيان مما يدل
على فشل وعلى عمق التناقضات
التي تحكم المجموعات الرأسمالية
العالمية اليوم وغير معروف اذا
كان الاجتماع قد توصل الى تحديد
موعد لاتخاذ مؤتمر قمة اقتصاد
رأسمالي جديد.

البلدان النامية
هي الأكثر تضررا

اما بالنسبة للبلدان النامية
التي تتحسب عائدات موادها الخام
وخاصة بالدولار فانها كانت الأكثر
تضررا من عواقب انخفاض سعر
الدولار لانها تقاضت عائدات
ها بلة القيمة لا تصاري الاسعار
العقوبة لتلك المواد ولا حتى
الاسعار المعلنة والتي هي ايضا
لا تعكس القيمة الحقيقية للمواد
الخام.

ان لعد الاسباب التي تدعو
الدول المنتجة للنفط اعفاء الاوبك
لرفع اسعار النفط العام
هو الفخائر المالية الجسيمة
التي تتعرض لها نتيجة عائداتها
بالدولار المنخفض السعر مما
اضعفت قدرته تلك العائدات
الشراعية اضافة الى ما يعلفه
التضخم من تاكل مستمر في تلك
العائدات. ومن هنا فان طلب بلدان
الاوبك في مؤتمر كراكاس برفع
السعر للتعويض عن الاضرار
والفخائر التي يولدها هبوط
سعر الدولار كان منطقيا ومقبولا الا
ان الضغوط الامبريالية والدور الذي
لعبه امسقاء واشطن دلف
المؤتمر ادى الى عدم اجراء زيادة
في الاسعار وبقيتها مجمدة. وقد
وجدت ادارة كارتز قبيل واثاء
انتقاد مؤتمر كراكاس بانها عازمة
على دعم الدولار ورفع سعره في
الاسواق المالية مهيئة لاستدائها
داخل المؤتمر مبررا للتصمك
بتجسيد الاسعار.

والان وقد مضى اكثر من
شهرين على انتهاء مؤتمر
كاراكاس ليس فقط انه لم يتحقق اي
دعم للدول بل وان سعر الدولار
لقد يتدنّى بصورة مرعبة مما
سيضيف خسارات كبرى الى دول
الاوبك وغيرها من الدول النامية
التي تتقاضى الدولار لدى بيعها
موادها الخام.

وراضح مما تقدم ان ازمة
الدولار وغيره من العملات
الرأسمالية يعكس عمق الازمة
الاقتصادية التي تعيشها الدول
الرأسمالية ويعكس الدور
العدواني المتزايد الذي تلعبه به
الولايات المتحدة لانها اكثر الدول
الرأسمالية معاناة من الازمة بل
ومصدرا لجميع الازمات التي تصم
العالم الرأسمالي اليوم.

عن

طريق الشعب العراقية

